جدل حول وقف الدراسة الجامعية او استمرارها وسط تدهور أمني غير مسبوق

الحكومة تؤكد اطلاق سراح عدد من المختطفين وزارة التعليم تتهم قوى ظلامية بمحاولة ايقاف مسيرة العلم

بغداد ـ «القدس العربي»:

اكدت وزارة التعليم العراقية استمرار الدراسة في الجامعات وسط تضارب الأنباء حول وقفها في جامعات بغداد بعد حادث اختطاف مائة موظف في وقت ما زالت فيه قوى الامن العراقية تبحث عن المختطفين من بناية العلاقات الثقافية والبعثات في وزارة التعليم العالي بينما اكدت مصادر حكومية ان عددا من المختطفين قد اطلق سراحهم وعادوا الى منازلهم.

وبينما اعتصم طلبة جامعة بغداد في الجادرية الثلاثاء مطالبين باستمرار الدوام في الجامعة وكلياتها وان تتحمل الحكومة مسؤولياتها في توفير الحماية للاساتذة والطلبة، قال الناطق الاعلامي باسم الوزارة باسل الخطيب «ان المسيرة التعليمية في الكليات والمعاهد ستستمر رغم الظروف الصعبة التي يمر بها البلد، وان الوزارة تسعى جاهدة للنهوض بالواقع العلمي في العراق من خلال مواكبة التطور الحاصل في العالم واعداد كفاءات علمية وادارية قادرة على ادارة البلاد في المستقبل». وأشار الخطيب الى استمرار التنسيق مع الجهات المعنية لتوفير الحماية اللازمة للمؤسسات التعليمية وملاكاتها من اجل ديمومة الدوام فيها واستمراره.

واوضح ان الارهابيين والظلاميين يحاولون تعطيل هذه المسيرة وافراغ البلد من كفاءاته العلمية والادارية من خلال استهداف المؤسسات التعليمية والعقول العراقية بالخطف والاغتيال.

وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد اكدت استمرار الدوام والدراسة في جميع مؤسساتها العلمية نافية ما تردد من انباء حول تعطيل الدراسة فيها نتيجة تدهور الاوضاع الامنية.

في وقت اجمع فيه عدد من النواب على ان عملية الاختطاف واستهداف العقول والكفاءات تستهدف تقسيم البلاد بناء على تقارير استخبارية اسرائيلية مفادها السعي نحو التقسيم من خلال محاولة الايقاع بين الطوائف.

يذكر ان الدراسة في الجامعات كانت متلكئة منذ انطلاقها مطلع الشهر الماضي، حيث خلت اغلب قاعات المحاضرات من الطلبة والاساتذة بسبب تردي الاوضاع الامنية وصعوبة الحركة في بغداد.

وفقدت عدة جامعات عشرات التدريسيين والموظفين والطلبة في حوادث اختطاف واغتيال وتفجير، فيما غادر عدد كبير من التدريسيين والطلبة العراق الى دول اخرى بينها سورية والاردن ومصر للانتساب في الجامعات هناك. ومن لم يستطع المغادرة الى خارج العراق من الطلبة والاساتذة آثر لزوم منزله.

وكانت جامعتا الانبار وديالى قد سبقتا جامعات بغداد الى تعليق الدراسة هذا العام.

ففي جامعة الانبار اقلع الطلاب عن الذهاب الى كلياتهم فيما لزم الاساتذة مساكنهم بعد ان هدد مسلحون بضرب الجامعة في حال استمرار الدوام فيها، من دون ان يصدر تعليق رسمي على ذلك.

اما في ديالى فقد اعلنت الجهات المختصة تعليق الدوام في الجامعة هناك بسبب التردي الامني.

وتعاني المدارس الابتدائية والمتوسطة والاعدادية هي الاخرى من الاوضاع الامنية، اذ تعطل الدوام في معظم مدارس بغداد، فيما لجأت وزارة التربية الى دمج طلاب مدرستين او ثلاث في بعض الاحيان ببناية واحدة، بعد ان منعت اعمال العنف طلبة مناطق واسعة في بغداد من الوصول الى مدارسهم.

رئيس الوزراء نوري المالكي محاطا بحراسه اثناء زيارته لجامعة بغداد امس (رويترز)

وزير التعليم كذبه حول عدد المخطوفين واكد انهم مائة

المالكي يهوّن من اهمية عملية الخطف الجماعي: ما حدث ليس ارهابا بل نزاع بين ميليشيات

بغداد ـ من كلوديا بارسونز:

هون نوري المالكي رئيس الوزراء العراقي من حادث خطف جماعي لموظفي الحكومة ظل فيه عدد كبير مفقودين حتى امس مما زاد من الضغط على حكومته لحل الميليشيات المتورطة في العنف الطائفي. وصرح المالكي بان معظم الذين خطفوا من مبنى لوزارة التعليم العالي الثلاثاء قد افرج عنهم وهو ما أعلنه من قبل امس متحدث باسم الحكومة العراقية.

وقال المالكي في خطاب القاه في جامعة بغداد لتهدئة مخاوف الاكاديميين على سلامتهم فيما يبدو ان «الجامعات ستظل مفتوحة» ويجب الا يشملها العنف الطائفي. وأضاف المالكي ان غالبية الرهائن قد أطلق سراحهم وان حكومته ستلاحق من وراء خطفهم. وصرح مسؤول في المكتب الاعلامي للمالكي بان نحو 40 رهينة كانوا محتجزين لدى الخاطفين مساء الثلاثاء وافرج عن غالبيتهم.

ولم يعط رقما محددا كما لم يذكر كيف تم اطلاق سراحهم. بينما قال المتحدث باسم الحكومة ان عدد المخطوفين يصل الى نحو 70.

وتضاربت التقارير عن عدد الرجال الذين احتجزوا من مبنى وزارة التعليم العالي في قلب بغداد في هجوم نفذه في وضح النهار مسلحون يرتدون زي الشرطة.

وأفرج الثلاثاء عن نحو 20 بعد ساعات من وقوع الحادث. ومن ناحية أخرى كرر متحدث باسم وزارة التعليم العالي امس نفس تقدير الوزارة التي قالت ان نحو مئة احتجزوا من بينهم عدد من الموظفين الرجال وزوار المبنى.

وقالت قناة الفرات التلفزيونية التي تسيطر عليها جماعة سياسية شيعية ان 25 رهينة ما زالوا مفقودين. وقالت أسر الموظفين ان عددا من اقاربهم ما زالوا مفقودين. وقال طارق حسن انه لم يسمع من شقيقه جبار منذ اختطافه من مكتبه.

وقال ان اقارب اخرين في نفس موقفه. واستطرد «لا اعرف ما اذا كان حيا ام ميتا». وقال والد رهينة سني اخر رفض الكشف عن اسمه «نتلقى العزاء في المنزل بالفعل. كل يوم كنت اتابع انباء العثور على جثث وكنت اخشى ان يجيء اليوم بالنسبة لابني. اخر مرة رأيته فيها كان في حديقتنا حين جاء لزيارتي. انا واثق من ان المكان التالي الذي سأراه فيه هو المشرحة».

وفي تصريحات نقلها التلفزيون قال رئيس الوزراء العراقي «ما حدث ليس ارهابا بل نزاعا وصراعا بين ميليشيات جانب مع جانب اخر».

ونقل المتحدث الحكومي عن مساعد مدير المبنى يحيى علوان قوله بعد اطلاق سراحه مساء الثلاثاء «ضربونا وأهانونا وبعد ذلك أفرجوا عنا».

وكان مسلحون يرتدون زي الشرطة العراقية خطفوا عاملين من الذكور والزوار من مبنى وزارة التعليم العالي بوسط بغداد يوم الثلاثاء واقتادوهم بعيدا في اطار ما قد تكون أكبر عملية خطف جماعي تشهدها العاصمة العراقية في اكثر من ثلاثة اعوام من العنف منذ الغزو الامريكي عام 2003. وصرح عبد ذياب العجيلي وزير التعليم العالي ان بعض المفرج عنهم قالوا انهم اقتيدوا الى حي مدينة الصدر وهو معقل للشيعة في شرق بغداد. وأحجم العجيلي وهو سني مثل ما فعل مسؤولون اخرون عن القاء اللوم على طائفة بعينها في الهجوم.

وقال في خلاف مع تصريحات المالكي «انه عمل ارهابي».

واشار وزير التعليم العالي الى ان حادث الخطف الذي حدث الثلاثاء جاء بعد مقتل عشرات الاكاديميين ونقل للبرلمان العراقي مخاوفه بشأن مستقبل الجامعات العراقية. لكنه رفض تقارير قالت انه اقترح اغلاق الجامعات رغم تدني نسبة حضور الطلاب بالفعل بسبب العنف المتصاعد. وتضغط واشنطن على رئيس الوزراء الشيعي العراقي لشن حملة صارمة على الميليشيات الموالية لحلفائه لكن المالكي يقول انه يحتاج الى مزيد من الوقت.

ويشكو كثير من السنة والقادة الامريكيون من ان الشرطة العراقية مخترقة بشدة من جانب الميليشيات الشيعية. لكن المالكي يصر على ان الخطر الرئيسي على امن العراق يجيء من المقاتلين السنة وانه سيتعامل مع الميليشيات الشيعية التابعة لحلفائه في الوقت الذي يناسبه. (رويترز)

بيان لهيئة علماء المسلمين: الحكومة شريكة للاحتلال في المجزرة بالرمادي

■ بغداد ـ قنا: اتهمت هيئة علماء المسلمين في العراق الحكومة بانها شريكة لقوات الاحتلال في المجزرة التي وقعت في مدينة الرمادي امس.. ودعت الخيرين والشرفاء في العالم الى التدخل لوقف مسلسل المجازر في البلاد. وطالب البيان وسائل الاعلام بفضح هذه الجرائم على شاشاتها أمام البشرية جمعاء.

وقالت الهيئة ان «الاحتلال الانكلوأمريكي يكشف مرة أخرى عن وجهه القبيح ويفصح عن حقيقة الاهداف والمخططات التدميرية التي جاء لتنفيذها على أرض العراق ليتخذها منطلقا الى بلاد العرب والمسلمين ثم العالم أجمع لوضعه تحت سيطرته وارهابه وليستحوذ على ثرواته ومقدراته».

واتهم البيان قوات الاحتلال بمنع وصول سيارات الاسعاف وفرق اطفاء الحرائق الى المناطق المستهدفة مما فاقم المأساة وزاد من عدد الشهداء والاضرار المادية.

وكانت قوات الاحتلال قد قامت بقصف مكثف من طيرانها ومدافع دباباتها على منازل الاهالي وأماكن لهوهم البريء في حي الضباط بمدينة الرمادى مما أدى الى استشهاد أكثر من 30 مدنيا وقريبا منهم من الجرحى وتدمير سبعة منازل.

الدفاع عن صدام حسين يطالب بنسخة من قرار الاعدام

■ بغداد ـ اف ب: اعلن فريق الدفاع عن الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين امس انه لم يتسلم حتى الان، رغم طلبه المتكرر، نسخة من قرار المحكمة الجنائية العليا باعدام صدام شنقا.

وافاد بيان لفريق الدفاع تلقت «فرانس برس» نسخة منه «نطالب مرة اخرى تزويدنا بنسخة من قراري التجريم والحكم خلال اربع وعشرين ساعة بواسطة البريد الالكتروني او تسليمه الى مخولنا الموجود حاليا في المنطقة الخضراء».

واضاف انه سبق وان طلب مرتين نسخة من الحكم. واشار الى «انتهاك صارخ وواضح بحق التمييز من خلال عدم تزويد هيئة الدفاع بنسخة من قراري التجريم والحكم رغم مرور عشرة ايام على صدور القرار. هذه المدة التي استنزفت وبشكل متعمد ومقصود من حق التمييز القانوني البالغ 30 يوما».

وقد حكم على صدام قبل عشرة ايام بالاعدام شنقا حتى الموت في قضية قتل 148 قرويا شيعيا في الثمانينات ردا على محاولة اغتياله.

مقتل 22 شخصا في اعمال عنف في العراق

■ بغداد ـ اف ب: اعلنت مصادر طبية واخرى امنية امس مقتل ما لا يقل عن 22 شخصا واصابة عشرات اخرين بجروح في اعمال عنف عدة ابرزها انفجار سيارة مفخخة في بغداد قرب وزارة الداخلية. وقالت مصادر امنية ان «سيارة مفخخة انفجرت داخل محطة وقود الكيلاني القريبة من احد مداخل وزارة الداخلية صباح اليوم (امس) ما اسفر عن مقتل 12 شخصا على الاقل واصابة عشرات اخرين».

وكان مصدر امني اعلن مقتل عشرة اشخاص في وقت سابق مشيرا الى ان الانفجار وقع الساعة 09,30 بالتوقيت المحلي (06,30 تغ). وتابعت المصادر ان «ثلاثة عراقيين قتلوا بانفجار سيارة مفخخة قرب مبنى الصحة في حي الدورة بعد ظهر اليوم (امس)».

ومن جهة اخرى، قتل مسلحون «مدير محطة تعبئة وقود اليرموك، غرب بغداد، وعضو مجلس بلدي الحي ذاته كان برفقته اثناء تواجدهما داخل المحطة ولاذوا بالفرار» وفقا للمصادر.

وفي بعقوبة (60 كلم شمال شرق بغداد)، اعلنت الشرطة «مقتل شخصين بنيران مسلحين مجهولين وسط سوق المقدادية» (45 كلم شمال شرق بعقوبة).

الى ذلك، قتل «مسلحون لم الكرخي موظفة الاعلانات في صحيفة «الدستور» في وقت متأخر مساء الثلاثاء في حي التحرير جنوب شرق بعقوبة»، وفقا للشرطة.

من جهة اخرى، اكد مصدر طبي في بعقوبة استلام «ست جثث بعضها يحمل اثار تعذيب».

وفي كركوك (255 كلم شمال بغداد)، قالت الشرطة ان «ضابط مرور قتل على ايدي مسلحين مجهولين وسط المدينة بعد ظهر اليوم (امس)».

وفي الموصل (370 كم شمال بغداد)، اعلن العقيد في الشرطة عبد الكريم الجبوري «مقتل الصحافية فاديا محمد عبد التي تعمل لصالح صحيفة «المسار» المحلية مع سائقها على يد مسلحين مجهولين وسط المدينة».

واضاف ان «الحادث وقع صباحا لدى توجهها الى مقر عملها في وسط الموصل». و«المسار» صحيفة اسبوعية سياسية محلية مستقلة دون انتماء سياسي معروف.

وكانت الشرطة اعلنت قبل يومين مقتل مصور صحافي في قناة «الشرقية» المستقلة بنيران مسلحين في حي النور وسط المدينة.

ويصل بذلك عدد القتلى من الصحافيين منذ الغزو الامريكي ربيع 2003 الى 130 صحافيا. وفاديا محمد عبد هي الصحافية الخامسة التي تلقى حتفها خلال الشهر الجاري.

يذكر ان شهر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي شهد احد اعنف الهجمات ضد الصحافيين حيث قتل 12 صحافيا يعملون في قناة «الشعبية» عندما هاجم مسلحون مكتبهم في بغداد.

اغتيال صحافية عراقية في الموصل

■ بغداد ـ يو بي آي: اغتال مسلحون مجهولون صباح امس فادية محمد الطائي المحررة في صحيفة «المسار» المستقلة الاسبوعية التى تصدر في محافظة نينوى بشمال العراق مع سائقها.

وقالت الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحافيين في العراق والتي أعلنت ذلك في بيان «ان مسلحين مجهولين اغتالوا الطائي مع سائقها».

ونددت الجمعية، وهي غير حكومية تدافع عن الصحفيين العراقيين وتعنى بسلامتهم، بشدة بعمليات الاغتيال التي يتعرض لها الصحافيون في العراق، ملقية باللائمة على الاجهزة الامنية التي قالت انها «لا تتخذ الاجراء المناسب لوقف الجرائم التي ترتكب بحق الصحافيين والكتاب في العراق».

وناشد البيان المنظمات الانسانية والدولية والاقليمية التدخل لوقف اعمال العنف التى يتعرض لها الصحافيون في العراق.

ويأتي اغتيال الطائي بعد نحو اسبوع من اغتيال مصور يعمل في قناة الشرقية الفضائية العراقية على يد مسلحين مجهولين امام منزله بمدينة الموصل مركز محافظة نينوى شمال العراق.

وكانت تقارير قدرت عدد الصحافيين الذين قتلوا في العراق منذ غزو هذا البلد في آذار (مارس) عام 2003 بنحو 140 صحافيا، غالبيتهم الساحقة من العراقيين.

سيناتور جمهوري تدعم تقسيم العراق

■ واشنطن ـ يو بي آي: قالت السيناتور كاي بايلي هاتشنسون ان تقسيم العراق الى ثلاث مناطق تتمتع باستقلالية نصف ذاتية قد يكون حلاً عملياً للخروج من الأزمة التي تعصف بهذه الدولة الشرق أوسطية.

وفي مقابلة مع شبكة فوكس التلفزيونية قالت السيناتور الجمهوري عن ولاية تكساس ان الولايات المتحدة لا يمكنها مغادرة العراق قبل أن يصار الى تحقيق نوع من الاستقرار فيه.

وترأس هاتشنسون اللجنة الفرعية لشؤون الاعتمادات والبناء العسكري وشؤون قدامى المحاربين وهي عضو في اللجنة الفرعية لشؤون الاعتمادات الدفاعية في مجلس الشيوخ.

وقالت هاتشنسون ان عائدات النفط العراقي يجب أن يصار الى ادارتها على المستوى الفدرالي حيث يحصل العراقيون السنة على حصتهم منها.

وقالت «لكن اذا سمحت بقواتهم الأمنية الخاصة، وقوات الشرطة الخاصة بهم، أعتقد أنك ستحصل على استقرار قصير المدى يسمح لك ببناء الاقتصاد الأمر الذي يحتاجه هذا الشعب بالتأكيد».

ولدى سؤالها عن ردة فعل تركيا قالت انه طالما لن يؤدي التقسيم الى انشاء دولة كردية مستقلة، فانها لا تعتقد أن ذلك سيشكل لتركيا أي مشكلة.

نجاة مسؤولة عراقية من محاولة اغتيال

■ بغداد ـ يو بي آي: نجت سلامة الخفاجي، العضو السابقة في مجلس النواب العراقي عن قائمة الائتلاف العراقي الموحد (الشيعية) من محاولة اغتيال تعرضت لها غرب بغداد امس.

وقال مصدر في الشرطة العراقية ان موكب الخفاجي تعرض لاطلاق نار اثناء مروره في حي العدل غربي بغداد ما ادى الى مقتل احد المارة واصابة احد افراد الحماية بجروح فيما لم تصب الخفاجي بأذى.

وكانت النائب السابقة الخفاجي التي تتبوأ الان منصب مستشار في رئاسة مجلس الوزراء قد تعرضت في السابق الى عدة محاولات اغتيال قتل في احداها احد ابنائها.

وزير بريطاني سابق يهاجم ادارة بوش

■ لندن ـ يو بي آي: شن وزير بريطاني سابق هجوماً حاداً على ادارة الرئيس الأمريكي جورج بوش، واعتبرها «غير مؤهلة ومذنبة» بسبب «الرضا المرعب عن نفسها».

وقال نيك رينزفورد وزير الدولة السابق والعضو البارز في حزب العمال البريطاني في مقابلة مع الموقع السياسي «ايبوليتكيس» امس انه «كان من الصواب أن يعبّر الشعب الأمريكي عن قلقه ازاء الأوضاع في العراق ومن ادارة بوش في انتخابات الكونغرس وأنا مسرور لأن الديمقراطيين الآن يسيطرون على مجلسي النواب والشيوخ».

وأعرب رينزفورد عن اعتقاده بأن هيمنة الديمقراطيين على الكونغرس ستقود الى احداث تغييرات كبيرة في السياسة الأمريكية، وأمل أن تعمل حكومته معهم بشكل وثيق لاحداث المزيد من التقدم.

وأضاف «ان الرسالة الواضحة التي يتعين على الأمريكيين التفكير فيها بحرص شديد حيال العراق هي كيف يمكن لهم المساهمة بشكل أفضل في ترسيخ الاستقرار في هذا البلد وترك العراق يتعامل مع احتياجاته الأمنية».

صحيفة بريطانية: قيادي في حزب التحرير يعمل بوزارة الداخلية

■ لندن ـ يو بي آي: كشفت صحيفة «ديلي ميل» الصادرة الثلاثاء أن عضواً قيادياً في حزب التحرير الذي وصفته بأنه جماعة اسلامية متطرفة يعمل موظفاً بارزاً بوزارة الداخلية البريطانية.

وقالت الصحيفة «ان عابد جاويد يشغل منصباً ادارياً في مديرية الهجرة والجنسية التي تتعامل مع عشرات الآلاف من طلبات اللجوء وتاشيرات الزيارة كل عام كما أنه ناشط بارز في حزب التحرير الذي يدعو الى اقامة دولة اسلامية عبر العالم تعمل بموجب الشريعة الاسلامية».

وأشارت الى أن رئيس الوزراء البريطاني حظر العام الماضي نشاطات هذا الحزب في بريطانيا.

واضافت أن أحد منشورات حزب التحرير دعا الى قتل اليهود وتدمير اسرائيل، فيما رفض المتحدث باسم الحزب عمران وحيد ادانة تفجيرات لندن الانتحارية صيف العام الماضي، وشدد على أنه سيفعل ذلك بعد أن يعتذر القادة الغربيون عن الحرب في العراق وأفغانستان.

وأشارت الصحيفة الى أن حزب المحافظين المعارض وصف بالمخجل توظيف جاويد بوزارة الداخلية، واعتبره دليلاً جديداً على أن الوزارة ومديرية الهجرة والجنسية لا تقومان بعملهما على ما يرام.

ونسبت الى باتريك ميرسر متحدث شؤون الأمن الوطني في الحزب قوله «استغرب كيف تمكن هذا الرجل من اختراق دائرة حكومية حساسة مثل مديرية الهجرة والجنسية وأرى أن الأمر مقلق للغاية، فهذه المنظمة (حزب التحرير) خطيرة وغادرة ومن الواضح أنها تسعى لاختراق أكبر قدر ممكن من الدوائر الحكومية الحساسة».

المالكي يسعى لتحميل بعض الوزراء مسؤولية استشراء الفساد والعنف الطائفي

حذر وترقب بانتظار نتائج التعديل الوزاري للحكومة العراقية

■ بغداد ـ رويترز: أثارت دعوة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الاحد الماضي أمام أعضاء البرلمان عزمه اجراء تعديلات وزارية في تشكيلة حكومته حالة من الحذر والترقب في الوسط السياسي بانتظار ما قد تسفر عنه هذه التعديلات. وكان المالكي أعلن يوم الاحد أنه ينوي اجراء تعديلات وزارية «شاملة» في تشكيلته الحكومية قال انها ستكون «ضمن ضوابط وقياسات تتناسب والمرحلة الحالية في البلاد». دعوة المالكي هذه ليست الاولى حيث تعهد رئيس الوزراء الذي يشغل منصبه منذ ستة أشهر في اب (اغسطس) باقالة عدد من الوزراء واجراء تغيير في تشكيلته الحكومية الا أنه يبدو أن رغبة المالكي تلك اصطدمت بمعارضة كبيرة من بعض الاحزاب والكتل الرئيسية ولم تجد دعواته تلك الصدى المناسب على عكس الدعوة الحالية التي رحبت بها كل الكتل السياسية حتى تلك التي تبدي معارضة قوية لسياسة الحكومة. وتواجه الحكومة تحديات كبيرة في مسعاها الرئيسي المتمثل بوقف العنف الطائفي المتزايد والانهيار الاقتصادي ووضع حد لحالات استشراء الفساد. ورغم الترحيب الذي أبدته معظم الكتل السياسية بدعوة المالكي الا أن بعض هذه التيارات أبدى تخوفا من أن تكون هذه الدعوة وسيلة لالقاء اللوم في فشل الحكومة في معالجة الملفات الرئيسية على بعض الوزراء والذين تم انتخابهم «بصفقة سياسية» خضعت لمساومات لم تبتعد كثيرا عن الطائفية والتي أملت شروطها على رئيس الوزراء ابان تشكيله حكومته قبل ستة اشهر. ورحبت قائمة التوافق السنية بالدعوة وقال البرلماني علاء مكي العضو البارز بالقائمة «نحن مع الاصلاح.. لكننا نشخص أن هذا الامر (التغيير) هو جزء من المشكلة وليس كلها.. وأن هناك الكثير من القضايا يجب اعادة النظر فيها». وأضاف مكي أن قائمته التي تمثل العرب السنة في العملية السياسية تخشى أن يكون التغيير المرتقب «مفاده أن تلقي الحكومة باللائمة على الوزراء غير الكفوئين والذين انتخبوا من قبل الكتل السياسية... وبالنتيجة تخرج رئاسة الحكومة غير ملامة». وأشار مكي الى المطالب الرئيسية للقائمة والتي تتمثل في وضع حل «حقيقي تجاه الميليشيات وتجاه الوضع الامني وتجاه مسألة التوازن داخل مؤسسات الدولة والوزارات وتحديدا وزارتي الداخلية والدفاع». وكانت جبهة التوافق السنية قد هددت غير مرة على لسان بعض قادتها بالانسحاب من العملية السياسية احتجاجا على عدم التزام الحكومة العراقية «بتنفيذ تعهداتها التي التزمت بها ابان تشكيل الحكومة». ولكن الزعيم السني البارز عدنان الدليمي قال قبل أيام انه يرفض الانسحاب من العملية السياسية في الوقت الحالي غير أنه قال انه سيترك جميع الخيارات متاحة اذا رفض الاخرون التعامل مع مخاوف السنة. وطالب الدليمي الحكومة العراقية باحداث توازن حقيقي في الوزارات والمؤسسات الحكومية واطلاق سراح عشرات آلاف السجناء قال ان اغلبهم من السنة. ويعتقد محللون سياسيون أن دعوات المالكي اجراء تعديل وزاري قد تكون ناتجة أيضا عن ضغوطات خارجية أملتها نتائج الانتخابات الاخيرة التي شهدتها الولايات المتحدة الاسبوع الماضي والتي أفرزت تفوقا واضحا للديمقراطيين الذين استطاعوا السيطرة على الكونغرس الامريكي على حساب الحزب الجمهوري الذي ينتمي اليه الرئيس جورج بوش.

وقال حازم النعيمي استاذ العلوم السياسية للجامعة المستنصرية ان دعوات المالكي اجراء تغيير في تشكيلته الحكومية «قد تندرج ضمن هذا الاطار... اطار الضغوطات التي تواجهها الحكومة والمتمثلة بالتغيير الذي شهدته امريكا بعد الانتخابات الاخيرة... وهي طروحات لا تخلو من الصحة» وأضاف النعيمي أن «معرفة حقيقة هذا الشيء يمكن استشرافها بعد التغيير الذي ينوي المالكي اجراؤه».

وتضغط الادارة الامريكية على حكومة المالكي لاجراء تغيير في سياستها في محاولة قد يكون مفادها خلق ارضية مناسبة لحل سياسي يمكن أن يساعد في وضع حل للعنف الطائفي المتزايد في البلاد ويمكن أن يعجل في عملية سحب القوات الامريكية من العراق.

ويتوقع أن يمارس الديمقراطيون ضغطا كبيرا على الرئيس الامريكي باتجاه سحب القوات الامريكية من العراق حيث يدعو الديمقراطيون الى تحديد أطر زمنية لبدء الانسحاب لكن البيت الابيض حذر من تحديد جداول زمنية في الوقت الحاضر. وقال بوش الذي تخلى وزير دفاعه وأكبر المنظرين لحرب العراق دونالد رامسفيلد عن منصبه قبل أيام انه مستعد لتقبل «أفكار جديدة» حول العراق وانه سيقوم باجراء تغيير في سياسته في العراق. وقال البيت الابيض الاسبوع الماضي ان بوش سيلتقي مع مجموعة دراسة العراق التي يرأسها وزير الخارجية الاسبق جيمس بيكر لدراسة استخدام اساليب بديلة في العراق. ولم تحدد الولايات المتحدة الخيارات التي سيجري اللجوء اليها اذا فشل المالكي في مهمته في السيطرة على الوضع الامني. وقال النعيمي أن مشكلة الحكومة العراقية الحالية «هي مشكلة بنيوية أو هيكلية وليست سياسية... وهي تتعلق بالطريقة التي اعتمدها في تشكيل هذه الحكومة».

وأضاف أن المالكي قد ينجح في مسعاه «وبناء حكومة فعالة وبدرجة كافية... اذا كان التغيير حقيقيا وليس ترقيعيا أو تجميليا».

عراقي يبكي قريبا له قتل في البصرة امس (ا ف ب)